

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١١٧١ لسنة ١٩٧٥

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم إدارة قضايا الحكومة؛

وعلى القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن المجلس الأعلى للهيئات القضائية؛

وعلى القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٦٩ في شأن تعيين وترقية أعضاء الهيئات

القضائية؛

قرر:

(المادة الأولى)

يعين مستشارا بإدارة قضايا الحكومة كل من المستشارين المساعدين

من الفئة (١) السيدين:

محمد سمح حسين يوسف

عبد الرحمن حسن السيد حسن فول.

(المادة الثانية)

يعين مستشارا مساعدا من الفئة (٢) بإدارة قضايا الحكومة كل

من المستشارين المساعدين فئة (ب) السادة:

أحمد الصادق أحمد مصطفى.

جمال الدين جودة اللبان، (على سبيل التذكار)

أحمد أحمد إبراهيم سرور.

(المادة الثالثة)

يعين مستشارا مساعدا من الفئة (ب) بإدارة قضايا الحكومة

كل من النواب فئة (١) السادة:

أحمد أحمد خشبة.

أحمد يحيى طه عزت.

(المادة الرابعة)

يعين نائبا من الفئة (١) بإدارة قضايا الحكومة كل من النواب

من الفئة (ب) السادة:

فتحى محمد محمد مقلد.

فتحى عبد السلام إبراهيم المقصر (على سبيل التذكار).

مصطفى محمد حسن عمر.

مادة ٣ - - يتخذ المجلس بدعوة من رئيسه مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل وكلما رأى الرئيس ضرورة لذلك.

وفي غير حالة الضرورة العاجلة توجه دعوة المجلس إلى الانعقاد قبل الموعد المحدد لذلك بثلاثة أيام على الأقل ويرفق بالدعوة جدول الأعمال وصور المذكرات وتقارير الموضوعات التي ستعرض.

ولا يكون اجتماع المجلس صحيحا إلا بحضور ثلاثة أعضاء عدا الرئيس، وتصدر قرارات المجلس بالأغلبية المطلقة لأصوات الحاضرين، وعند تساوى يرجح الجانب الذى منه الرئيس.

وتثبت محاضر جلسات المجلس وقراراته في سجل خاص ويوقعها الرئيس وأمين المجلس.

وترسل صورة من تلك المحاضر والقرارات إلى رئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للساحة.

مادة ٤ - - تكون قرارات المجلس ملزمة للهيئة المصرية العامة للساحة ومصلحة الشهر العبرى والتوثيق.

مادة ٥ - - يقدم المجلس تقريرا عن أعماله إلى وزير العدل كل ستة أشهر وتقريراً سنوياً في موعد لا يتجاوز نهاية شهر يناير من كل سنة، وترسل صورة من هذه التقارير إلى رئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للساحة.

مادة ٦ - - على وزيرى العدل والرى كل فيما يخصه تنفيذ هذا القرار.

مادة ٧ - - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ نشره ما صدر بمراسلة الجمهورية في ١٩ ذى القعدة سنة ١٣٩٥ (٢٢ نوفمبر سنة ١٩٧٥)

أنور السادات

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١١٦٥ لسنة ١٩٧٥

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ بتنظيم السلطة فيما يختص بالعبادة الدينية وتعيين الرؤساء الدينيين وبالآديان المسوح بها في البلاد والقوانين المعدلة له؛

قرر:

(المادة الأولى)

الترخيص لطائفة أقباط الكاثوليك، إقامة كنيسة لها بقرية جزيرة الخازندارية مركز طهطا محافظة سرحاج، على قطعة الأرض الموضحة بالرسم المرافق.

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما صدر بمراسلة الجمهورية في ١٩ ذى القعدة سنة ١٣٩٥ (٢٢ نوفمبر سنة ١٩٧٥) أنور السادات